
الحوار الديني: لماذا وإلى أين؟

محمد السماك(*)

أمين عام القمة الروحية الإسلامية.

مقدمة

يقول الإسلام بوحدة الإنسانية وبتنوعها، ويرسي أسساً ومبادئ لاحترام التنوع والتعدد الإثني والثقافي والديني بحيث تشكل هذه الأسس والمبادئ جوهر العقيدة الإسلامية، فلا يكتمل إيمان المسلم، بل لا يكون أساساً من دونها.

وفي القرآن الكريم عدد كبير من الآيات الكريمة التي تؤكد ذلك.

فالله سبحانه وتعالى كرّم بني آدم، أي أن الكرامة الإلهية للإنسان تشمل الناس جميعاً، وليست وفقاً على مؤمن دون آخر، أو حتى على المؤمنين دون سواهم.

ثم إن الله سبحانه استخلف الإنسان في الأرض، ولم يستخلف أمة دون أخرى، أو مؤمنين بدين محدّد دون آخر.

والله سبحانه خلق الناس جميعاً من نفس واحدة تأكيداً للمساواة بينهم، ثم جعلهم أمماً وشعوباً متعددة اللّسن، مختلفة الألوان والأجناس، متنوعة الشرائع. ولو شاء غير ذلك فإنما يقول له: كن، فيكون.

تفصيلاً لهذه القواعد الكلية، سوف أقتطف ثلاث آيات كريمة من بين العشرات من القرآن الكريم.

(*) له مؤلفات عديدة، منها: الأقليات بين العروبة والإسلام (١٩٩٠)؛ الإرهاب والعنف السياسي (١٩٩٢)؛ الصهيونية المسيحية (١٩٩٣)؛ موقع الإسلام في صراع الحضارات والنظام العالمي الجديد (١٩٩٥)؛ مقدمة إلى الحوار الإسلامي - المسيحي (١٩٩٨)، والدين في القرار الأمريكي (٢٠٠٣).

١ - الآية الأولى

تقول الآية الأولى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(١)

تكشف هذه الآية الكريمة عن ثلاث قواعد:

أ - القاعدة الأولى هي الوحدة الإنسانية، بمعنى أن الناس جميعاً يشكلون أمة واحدة خلقهم الله من نفس واحدة. ولقد قال القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ﴾.

ب - القاعدة الثانية هي التنوع الإنساني، إذ تتابع الآية الكريمة ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾، أي أن هذا التنوع جعل بإرادة إلهية، وأن وجوده هو تجسيد لهذه الإرادة الإلهية وتعبير عنها.

ج - القاعدة الثالثة هي أن الهدف من هذا التنوع هو التعارف بين الناس تحقيقاً لوحدة تحفظ التنوع وتحترمه وتصونه، إذ تكتمل الآية القرآنية بتحديد الحكمة من التنوع بقولها: ﴿لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾.

إن التعارف هو الجسر الذي يربط بين الجماعات المتنوعة والمختلفة، ولكن لا تعارف من دون معرفة، ذلك أن التعارف يقوم أساساً على المعرفة، ويفترض بالآخر أن يكون مختلفاً حتى نتعرف إليه، ويفترض أن نكون نحن مختلفين عنه حتى يتعرف إلينا. ومن دون هذا الاختلاف ما كانت هناك حاجة إلى المعرفة، وما كان للتعارف أساساً أن يكون. من هنا، فإن الدعوة القرآنية للناس ليتعارفوا هي في حد ذاتها دعوة لهم للتعرف على ما بينهم من اختلافات وللاعتارف بهذه الاختلافات، ولإدراك حتمية استمرارها، ولبناء مجتمع إنساني واحد ومتناغم على قاعدة معرفة المختلفين وتعارفهم.

كثيرة هي الإشارات إلى الاختلاف والتنوع التي وردت في القرآن الكريم، أذكر منها:

- ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾^(٢).

- ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾^(٣).

- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءَ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وِيٍّ وَلَا نصير﴾^(٤).

لقد شاءت الحكمة الإلهية أن يكون الناس، على رغم وحدة الخالق، ووحدة الخلق، أمماً

(١) القرآن الكريم، «سورة الحجرات»، الآية ١٣.

(٢) المصدر نفسه، «سورة يونس»، الآية ١٩.

(٣) المصدر نفسه، «سورة هود»، الآية ١١٨.

(٤) المصدر نفسه، «سورة الشورى»، الآية ٨.

وشعوباً مختلفة، فالوحدة الإنسانية تقوم على الاختلاف والتنوع، وليس على التماثل والتطابق، ذلك أن الاختلاف آية من آيات عظمة الله ومظهر من مظاهر روعة إبداعه في الخلق. يقول القرآن الكريم: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾^(٥). وبالتالي فإن الاختلاف العرقي لا يشكل قاعدة لأفضلية ولا لدونية، فهو اختلاف في إطار الأسرة الإنسانية الواحدة، يحتم احترام الآخر كما هو، وعلى الصورة التي خلقه الله عليها.

الوحدة الإنسانية تقوم على الاختلاف والتنوع وليس على التماثل والتطابق.

إذا كان احترام الآخر كما هو، لوناً ولساناً (أي إثنيّاً وثقافياً)، يشكل قاعدة ثابتة من قواعد السلوك الديني في الإسلام، فإن احترامه كما هو، عقيدة وإيماناً، هو إقرار بمبدأ تعدد الشرائع السماوية، واحترام لمبدأ حرية الاختيار، والتزام بقاعدة عدم الإكراه في الدين.

فالقرآن الكريم يقول: ﴿كُلُّ وَجْهٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾^(٦). وفي إشارة واضحة إلى تعدد التوجهات يقول أيضاً: ﴿وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قَبْلَهُ بَعْضٌ﴾^(٧).

- ﴿كُلُّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكاً هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ﴾^(٨).

- ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تَدْعِي إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٩).

معنى ذلك أنه مع اختلاف الألسن والألوان، كان من طبيعة رحمة الله اختلاف الشرائع والمناهج، وهو ما أكد عليه القرآن الكريم بقوله: ﴿كُلُّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾^(١٠). إن الاختلاف الثقافي والعرقي والديني والمذهبي باق حتى قيام الساعة، والحكم فيه يومئذ لله. والتعامل مع بقائه لا يكون بإلغائه ولا بتجاهله، بل بالتعرف إليه وتقبله واحترامه كسنة دائمة من سنن الكون.

في الأساس الحقّ واحد، كما يقول أبو الوليد الباجي في كتاب أحكام الفصول في أحكام الأصول: «وأن من حكم بغيره فقد حكم بغير الحقّ. ولكننا لم نكلف إصابته، وإنما كلفنا الاجتهاد في طلبه. فمن لم يجتهد في طلبه فقد أثم، ومن اجتهد فأصابه، فقد أجر أجريّن: أجر

(٥) المصدر نفسه، «سورة الروم»، الآية ٢٢.

(٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة»، الآية ١٤٨.

(٧) المصدر نفسه، «سورة البقرة»، الآية ١٤٥.

(٨) المصدر نفسه، «سورة الحج»، الآية ٦٧.

(٩) المصدر نفسه، «سورة الجاثية»، الآية ٢٨.

(١٠) المصدر نفسه، «سورة المائدة»، الآية ٤٨.

الاجتهاد وأجر الإصابة للحق. ومن اجتهد فأخطأ، فقد أجزأ جراً واحداً لاجتهاده، ولم يأتهم لخطئه».

هذا يعني أن الاجتهاد كعمل فكري إنساني مفتوح على الصواب والخطأ، وبالتالي فإنه ليس مقدساً، وإنه ليس لأحد حق احتكار الصواب بالمطلق، أو حق توجيه اتهام الفكر المختلف بالخطأ بالمطلق. فمن أبرز صفات السماحة الإسلامية أن المفكر أو المجتهد المخطئ لا يؤثم على خطئه، بل يؤجر على اجتهاده، حتى إذا أصاب يؤجر ثانية لإصابته الحق. من هنا قول أبي حنيفة: «رأبي صحيح يحتمل الخطأ، ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب».

إن الاعتقاد بأن جماعة ما هي وحدها التي تفهم النص الديني فهماً صحيحاً، وبالتالي، فإن هذه الجماعة هي وحدها المؤتمنة على الدين، وأن كل من هو خارج الالتزام بمفهومها، وبها، هو خارج على الدين؛ هذا الاعتقاد يتناقض في الجوهر وفي الأساس مع الدين كمعطى إلهي، ويتناقض مع الموروث الفكري الديني كمعطى ثقافي واجتهادي يشكل ثروة فكرية لسلسلة غنية من التجارب الإنسانية في الفهم الإنساني للنص الإلهي المقدس. إن الإسلام يرسى قواعد لعلاقة الإنسان بنفسه، ولعلاقته بأخيه الإنسان (سواء كان مؤمناً أو غير مؤمن)، ولعلاقته بمجتمعه، ولعلاقته بربه. هذه القواعد الكلية تشمل قضايا وأموراً حياتية تتغير بتغير الأزمان والمجتمعات. ولذلك فإن الحكمة الإلهية قضت بصياغة النصوص الدينية بحيث تترك المجال مفتوحاً أمام الفكر الإنساني لفهمها وهضمها ولاستنباط الأحكام منها وفقاً للمستجدات والمتغيرات التي تواكب حركة التطور الإنساني.

وفي الأساس أيضاً لا تكون الوحدة إلا مع الآخر. والآخر لا يكون إلا مختلفاً، وإلا فإنه لا يكون آخر. هذا يعني أن المحافظة على الوحدة تتطلب المحافظة على الآخر، وأن استمرارها هو استمرار له. وهو يعني بدوره أن الوحدة يجب ألا تؤدي، بل يجب ألا تعني أساساً محاولة إلغاء الآخر أو تذويبه، وإلا تصبح وحدة مع الذات. فما من وحدة قامت واستمرت وازدهرت إلا وفيها تماه للآخر. وما من وحدة تهافت وتفتتت إلا نتيجة امتهان حق الآخر المكوّن لها في أن يكون نفسه، أي أن يكون آخر.

يتحدث فرويد عن نرجسية الاختلاف، ويقول إنه مهما كان الاختلاف محدوداً فإنه يحتل موقع القلب في هوية كل منا.

لقد أرسى الإسلام ثلاث قواعد أساسية تقوم عليها الوحدة في التنوع.

لا يتناقض الاختلاف مع الوحدة الإنسانية، فالعلاقة التكاملية بين الوحدة والاختلاف تبرز من خلال المبادئ الثلاثة التالية التي قال بها القرآن الكريم:

أ - المبدأ الأول هو التداول: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾^(١١)، إذ لو كان الناس كلهم شعباً واحداً أو إثنية واحدة، أو على عقيدة واحدة وفكر واحد، لما كانت هناك حاجة إلى

(١١) المصدر نفسه، «سورة آل عمران»، الآية ١٤٠.

التداول. ولأنهم مختلفون، ولأن الإرادة الإلهية شاعت أن يكونوا مختلفين، كان لا بُدَّ من التداول. والتداول يعني تواصل الإنسانية واستمرارها بما هو مناقض لمقولة نهاية التاريخ. إن التداول حياة، والنهائية موات.

ب - المبدأ الثاني هو التدافع: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾^(١٢)، فالتدافع - وليس التحارب ولا التصادم - هو تنافس ارتقائي وتطويري للمجتمعات الإنسانية المختلفة، ذلك أن المجتمعات هي كالمياه، إذا ركبت أسنت، وإذا تحركت وتدافعت أمواجه، تعانقت مع حركة الضوء والرياح، ما يوفر لها عناصر الحياة والانتعاش والنمو والتقدم. ومن دون الاحتكاك الفكري والتلاقح الثقافي والتدافع الحضاري بين الناس المختلفين والمتنوعي الثقافات، يفقد الذهن عطشه إلى المعرفة التي هي عودَ الثقاب الذي يلهبه. إن الاختلاف بين الناس وما يشكل الاختلاف من تدافع هو أحد أهم مستلزمات عدم فساد الأرض.

ج - المبدأ الثالث هو التغير: ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم﴾^(١٣).

- ﴿ولكل أمة رسول﴾^(١٤).

- ﴿كذلك أرسلناك في أمة قد خلت من قبلها أمم﴾^(١٥).

فالتغير والاختلاف هو القاعدة، وهي قاعدة عصية على التجاوز، تشكل الثابت الدائم في المجتمعات الإنسانية منذ بدء الخلق وحتى نهاية الزمن.

ولذلك أرسى الله قاعدة التعارف المكمل لقاعدة الاختلاف والتغير. والقاعدتان معاً تشكلان الأساس الذي تقوم عليه الأخوة الإنسانية التي لا سلام ولا استقرار من دونها.

لقد قال الإسلام بالتعارف بين الجماعات البشرية، ولم يقل بالتسامح. كان نيتشه على حق عندما اعتبر «التسامح إهانة للآخر» لما يتضمنه من فوقية المتسامح تجاه المتسامح معه.

إن علاقة الإسلام بالرسالات السماوية التوحيدية ليست علاقة تسامحية، ولكنها علاقة إيمانية، ذلك أن إيمان المسلم لا يكتمل إلا بالإيمان بالمسيحية وباليهودية رسالتين منزلتين من عند الله. ففي القرآن الكريم نصّ واضح بذلك: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾^(١٦).

(١٢) المصدر نفسه، «سورة البقرة»، الآية ٢٥١.

(١٣) المصدر نفسه، «سورة الأنعام»، الآية ٣٨.

(١٤) المصدر نفسه، «سورة يونس»، الآية ٤٧.

(١٥) المصدر نفسه، «سورة الرعد»، الآية ٣٠.

(١٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة»، الآية ١٣٦.

وشتان بين العلاقة القائمة على الإيمان، وتلك القائمة على التسامح، فالعلاقة الأولى ندية تقوم على الاعتراف بالحق واحترام الاختلاف، بينما الثانية فوقية، تقوم على إنكار الحق والاستعلاء على المختلف معه.

٢ - الآية الثانية

إن الآية الثانية التي أقتطفها من القرآن الكريم تخصّ أهل الكتاب من مسيحيين ويهود. وتقول الآية: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١٧).

إن الدعوة إلى كلمة سواء هي في الأساس دعوة إلى البحث عن جوامع مشتركة تقوم عليها العلاقات بين المؤمنين بالله واحد، وإن تعددت وسائل تعبيراتهم عن هذا الإيمان وممارستهم له.

٣ - الآية الثالثة

أما الآية الثالثة، فهي الدعوة إلى معالجة الاختلافات والتباينات بالتي هي أحسن. وتقول الآية الكريمة: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾^(١٨)، والدعوة إلى التعامل حتى مع العدو بالتي هي أحسن تناقض اللجوء إلى العنف والإرهاب وترفض الإلغائية وتنكر التكفير. إن الدعوة الإلهية إلى الدفع بالتي هي أحسن ليست مقتصرة على العلاقات بين المسلمين بخاصة، أو المؤمنين بعامة، بل إنها تتسع لتشمل العلاقات بين الناس جميعاً.

إن من شأن التعصب للدين أو للمذهب أو للجماعة أن يقيم جُزراً من التنوع المتباعدة والجاهلة للآخر، وبالتالي المتشككة فيه والمستنفرة دائماً لمواجهته. وهذا تنوع خارج إطار الوحدة، بل رافض لها. أما التعارف، فإنه على العكس من ذلك يقيم وحدة في إطار التنوع تتعرف على الآخر وتعترف به، وتبادلته الاحترام والثقة والمحبة، وهذه وحدة في إطار التنوع.

هناك في العلاقات الإنسانية سلبيتان لا تصنعان إيجابية: «وحدة تعسفية تطمس التنوع (كما كان الأمر في الاتحاد السوفياتي السابق)، وتعددية مطلقة تدير ظهراً للآخر المختلف وتأبى الوحدة» (كما هو الأمر اليوم في البلقان وفي مناطق أخرى من العالم).

إن التعارف من حيث إنه يقوم على المعرفة، هو إحدى أسامي هبات الله للإنسان، والأساس الذي تقوم عليه إخوة إنسانية تغطي بالاختلاف وتحترمه وتجعل منه قاعدة للائتلاف والتوافق، وليس للخلاف والتناوب.

(١٧) المصدر نفسه، «سورة آل عمران»، الآية ٦٤.

(١٨) المصدر نفسه، «سورة فصلت»، الآية ٣٤.

أولاً: الاختلاف وحوار الحياة

في الأساس لا يكون الحوار إلا بين مختلفين، وإلا يكون حواراً مع الذات.

وللاختلاف عدة صور وأشكال، هي:

١ - الاختلاف الطائفي.

٢ - الاختلاف المذهبي.

٣ - الاختلاف الإثني أو العرقي.

يتبع كلّ هذه الاختلافات وبالضرورة اختلاف ثقافي، ذلك أن الدين هو مصدر أساسي من المصادر المكوّنة لثقافة الفرد، وتالياً لثقافة المجتمع.

وهناك في لبنان كما هو معروف اختلاف طائفي بين مسلمين ومسيحيين.

وهناك اختلاف مذهبي تكرسه التركيبة اللبنانية المؤلفة من ١٨ عائلة روحية (١٣ مسيحية - ٤ إسلامية - العائلة اليهودية أو الموسوية).

لقد كانت علاقات هذه الجماعات بلبنان متباينة.

منذ أن انفجرت الأحداث الدامية في لبنان صوّرت تلك الأحداث على أنّها أحداث طائفية. وبالتالي جرت محاولات لمعالجتها على هذا الأساس الطائفي. إن نفي البعد الطائفي للأحداث اللبنانية ظلّ يفتقر إلى دليل، ولم يكن بالإمكان استخراج هذا الدليل من مصدر أوثق من المراجع الدينية نفسها.

لعل المحاولة الأولى لهذه المهمة الوطنية جرت في الكويت في إطار مهمة اللجنة العربية السداسية^(١٩)، وذلك عندما توجهت المرجعيات الدينية^(٢٠) الإسلامية والمسيحية في شباط / فبراير ١٩٨٩ على متن طائرة واحدة إلى الكويت استجابةً لدعوة من اللجنة العربية للبحث في كيفية حلّ الأزمة. وقد اجتمع أعضاء اللجنة بكل مرجعية دينية على انفراد. ولم تمكّن حصيلة تلك الاجتماعات اللجنة من تكوين قناعة مشتركة لإعداد صيغة توفيقية، فارتؤي بعد ثلاثة أيام من الاجتماعات تجاوز الأمر من دون الإعلان عن موقف أو إصدار أي بيان.

(١٩) أما لجنة الجامعة العربية، فكانت تتألف من وزراء خارجية: الكويت: صباح الأحمد الصباح - الأردن: مروان القاسم - السودان: حسن الترابي - الجزائر: علام بو سايح - الإمارات العربية المتحدة: حمدان بن زايد (وكيل وزارة الخارجية) - تونس: صلاح عبد الله (مندوب تونس لدى الجامعة العربية).

(٢٠) (اشترك في لقاءات الكويت كلّ من: مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد - البطريرك الماروني نصر الله صفير - نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين (أصبح رئيساً للمجلس) - وبطريرك الروم الأرثوذكس أغناطيوس الرابع هزيم - بطريرك الروم الكاثوليك مكسيموس الخامس حكيم - رئيس المحاكم الشرعية الدرزية الشيخ مرسل نصر ممثلاً شيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا الذي كان في حالة المرض).

عشية سفر المرجعيات عائدة إلى بيروت، جرى تداول بينها بشأن الانعكاسات السلبية المحتملة لنتائج اجتماعات الكويت على الوضع الداخلي اللبناني. وارتفعت أصوات محذرة من احتمال استغلال عدم الاتفاق لإضفاء بعدٍ طائفي على الحرب في لبنان. في هذا اللقاء الذي جرى في إحدى قاعات قصر «بيان» طرح اقتراح بصياغة بيان مشترك يصدر عن أصحاب السماحة وأصحاب الغبطة. وبناءً على اقتراح من البطريرك صفير عهد إلي بكتابة مشروع البيان، فوضعتُ نصاً وافق عليه الجميع، وأكد على العمل المشترك «حتى يصل لبنان إلى شاطئ الأمن والسلام والاستقرار، وتتوفر للجنة كل الأجواء الكفيلة بنجاح مهمتها وتحقيق أهدافها بضمن الوفاق اللبناني اللبناني وما يقوم عليه من أمور يفوز لبنان بنهايتها بالخروج من أزمتها»^(٢١).

حوار الحياة يعني الاهتمام بالآخر وتفهم خلفياته، والاعتراف بتميزاته ومن ثم بناء عيش مشترك معه.

كان هذا البيان أول بيان مشترك يصدر عن المرجعيات الدينية بشأن الحرب في لبنان، وكان بالتالي أول مسمار في نعش الهوية الطائفية للأحداث اللبنانية. وقد كرّست في ما بعد البعد غير الطائفي للحرب في لبنان الصدمات المسلحة بين أبناء الطائفة الواحدة والمذهب الواحد. وعندما عقدت القمة الإسلامية - المسيحية في آب / أغسطس ١٩٩٣ في بكركي (إثر العدوان الإسرائيلي على الجنوب في تموز/ يوليو من ذلك العام)، لم يكن اللقاء غربياً، فقد تواصلت الاتصالات واللقاءات الثنائية بين أصحاب السماحة والغبطة طوال الفترة الممتدة من لقاء الكويت حتى لقاء بكركي.

لم يقف البيان الوطني الذي صدر عنهم في بكركي، والذي كان لي شرف إعداده، عند حدود التضامن في وجه العدوان الإسرائيلي، وفي وجه العدو الإسرائيلي، ولكنه تجاوز ذلك إلى قضايا وطنية عامة أخرى، فقد أدان البيان بشدة الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب والبقاع الغربي.

لقد حثّ البيان المشترك جميع اللبنانيين على التبرع لدعم أجهزة المساعدة التي أنشأتها الدولة ومؤسسات الإسعاف الإنسانية والأهلية، تأكيداً لأواصر الأخوة والتضامن بين اللبنانيين في مواجهة هذه المحنة الكبيرة.

ونوّه البيان المشترك بوعي اللبنانيين، وبالتضامن الذي أبدوه بوقوفهم صفاً واحداً للحفاظ على مسيرتهم الوفاقية، ومسيرة إعادة البناء والإعمار، ومجابهة العدوان الذي يستهدف النيل من وحدتهم ووجودهم وسيادتهم. وجرى التأكيد على وحدة الشعب اللبناني، وعلى وحدة الدولة اللبنانية بأرضها ومؤسساتها، والتمسك بالعيش الوطني المشترك، ومقومات لبنان الأساسية من حرية وسيادة واستقلال.

كما حذّر البيان من أي محاولة تستهدف المسّ بالمرتكزات والثوابت التي يقوم عليها

لبنان، مؤكداً على التمسك بحق الدولة اللبنانية في بسط شرعيتها وسلطتها على كُّل الأرض اللبنانية، ودعم مسيرة الوفاق ووحدة الصف الوطني، واستكمال إعادة بناء الجيش وقوى الأمن الداخلي حتى تتمكن من أداء مهامها الأمنية على أحسن وجه وأكمله.

لقد انبثقت عن هذا اللقاء اللجنة الوطنية الإسلامية – المسيحية للحوار^(٢٢) التي تضم ممثلاً عن كُّل مرجعية دينية لتكون اللجنة صلة وصل دائمة بين هذه المرجعيات من جهة، وبينها وبين مرجعيات وهيئات عربية ودولية مماثلة تعنى بالشأن اللبناني وبالحوار الإسلامي – المسيحي، فالمجتمع اللبناني مجتمع متعدد الأديان، أي أنه ليس مجتمع دين واحد، ومذهب واحد، ولا هو مجتمع علماني – لاديني.

لذلك، فإن من المهمات الأساسية التي تعهدت اللجنة الوطنية الإسلامية – المسيحية للحوار، هي تشجيع ثقافة الحوار بين اللبنانيين على المستويات الأهلية كافة لردم الهوة التي حفرتها سنوات المحنة الطويلة. وتتمحور ثقافة الحوار حول المواضيع التالية:

١ – حوار الحياة، وهو يعني الاهتمام بالآخر، وتفهم خلفياته، والاعتراف بتميزاته، ومن ثمّ بناء عيش مشترك معه على قاعدتي التفهم والاعتراف.

٢ – حوار العمل، وهو يعني العمل معاً، اجتماعياً وإنسانياً واقتصادياً. ومن شأن ذلك أن يحقق انصهاراً مجتمعياً وتداخلاً في العلاقات وتكاملاً في المصالح.

٣ – حوار النقاش، النقاش الفكري وحتى العقدي، وليست غاية هذا الحوار توحيد الديانات، إنّما تفاهمها. وليست الوسيلة إلى ذلك التوقف أمام التباينات، بل البحث عن المشترك في ما بينها.

٤ – حوار التجارب، بما في ذلك التجارب الدينية. وهنا أيضاً ليست الغاية ممارسة العبادة مثل الآخر، ولكن إدراك الحقيقة بأن الآخر يمكن أن يعبد الله بطريقة مختلفة.

لا شكّ في أن المجتمع اللبناني المتعدد الأديان والمذاهب يحتاج إلى توافر أمرين أساسيين لضبط استقراره ووحدة:

١ – الأمر الأول هو الحرية. ففي المجتمع المتعدد تشكل الحرية صمام أمان لا غنى عنه. ولا يقتصر مفهوم الحرية هنا على مجرد حقّ التعبير عن الرأي وممارسة الشعائر، بل إنّها احترام رأي الآخر وطريقة ممارسته شعائره. وعندما يتربى النشء في أسرة روحية على احترام عقائد وشعائر وطقوس الأسر الروحية الأخرى، تكتمل صورة الحرية وتتعزيز مرتكزاتها.

٢ – الأمر الثاني هو الديمقراطية. إن المؤسسات الديمقراطية (المبنية في لبنان على قاعدة

(٢٢) تتألف اللجنة من سبعة أعضاء: ماروني، وكاثوليكي وأرثوذكسي، وأرمني أرثوذكسي، وسني، وشيعي، ودرزي، على أن يمثل الماروني بقية الطوائف المسيحية، وللجنة أمين عام مسلم سني وأمين عام مسيحي ماروني. ويتولى اختيار كُّل عضو المرجعية الدينية التي يمثلها في اللجنة.

الميثاق الوطني) تشكل القاعدة التي يقوم عليها التآلف الوطني وتؤمن الضوابط الجماعية التي توفر المناعة الوطنية ضد آفات التشرذم والتمزق. أما تجاوز الواقع التعددي إلى وحدة تفرضها أي أيديولوجية (قومية أو غيرها)، فإنه قفزة في المجهول.

والاحتفاظ بالخصائص الذاتية لكل أسرة روحية لا يعني انعزالاً مذهبياً أو انقساماً دينياً، بل وحدة في تنوع غني، فالجسد اللبناني يتكون من كل الأعضاء، وليس بمقدور أي عضو أن يكون الجسد كله.

إن مجتمعاً ديمقراطياً حراً تتفاعل فيه الجماعات من دون حواجز أو عقد، وتمارس فيه الدولة الدور الأساسي في إزالة الفروقات بين هذه الجماعات مع احترام خصائصها الحميمة، قادر على الارتفاع إلى مستوى الرسالة التي تجعل من لبنان دولة يعتز بها أبنائها جميعاً.

في الأساس كان لبنان حاجة مسيحية، فتاريخياً لولا هذه الحاجة لما كان لبنان. ثم أصبح لبنان حاجة إسلامية أيضاً، فواقعياً لولا هذه الحاجة لما استمر لبنان. إن تلاقي الحاجتين في أن يكون لبنان وطناً للمسلمين كما هو للمسيحيين، يفرض قيام حوار حياة دائم بينهم يكون الجسر الدائم الذي يعبرون عليه معاً من ماضي اختلافاتهم إلى المستقبل الذي يحققون فيه أمانهم وآمالهم. ينطلق هذا الحوار من:

١ - الإقرار بوجود اختلافات.

٢ - وجوب احترام هذه الاختلافات.

٣ - التوافق على صيغة لإدارة الاختلافات، بحيث لا تتحول إلى خلافات. فالاختلاف شيء، والخلاف شيء آخر.

تتطلب هذه الأمور الثلاثة ترسيخ وتعميم ثقافة الحوار، ليس الحوار بين الأديان والعقائد المختلفة والمتعددة، ولكن الحوار بين مؤمنين مسلمين ومسيحيين يظلهم وطن واحد ويربطهم مصير واحد. وهذا يعني استبعاد الحوار اللاهوتي - الفقهي، واعتماد حوار الحياة.

إن العمود الفقري لهذا النوع من الحوار هو البحث عن الحقيقة في وجهة نظر الآخر، بمعنى إقرار المحاور أنه لا يملك الحقيقة المطلقة، وأنه يبحث عنها، وأن هذا البحث يتطلب منه حكماً وبالضرورة احترام وجهة النظر المختلفة، واحترام صاحبها. إن الإمام أبو حنيفة يقول: «رأيي صحيح يحتمل الخطأ، ورأيي غيبي خطأ يحتمل الصواب».

وقبل الحديث عن المبادئ العامة التي يدور حولها حوار الحياة، لا بد من الحديث عن أمر أساسي آخر، وهو تحديد هوية المتحاورين: عنصرهم أو جنسهم. هناك نظرية تقول إن المسيحيين هم من أصول فينيقية، وإن المسلمين هم من أصول عربية، وإن هذا التباين في أصل كل منهما هو مصدر كل اختلاف وكل علة.

ورغبة في إثبات أو نفي نظرية التباين الإثني بين المسلمين والمسيحيين اللبنانيين، قام باحثان أحدهما أمريكي اختصاصي في علم أصول الأعراق البشرية هو د. سبنسر ولنز،

والثاني لبناني اختصاصي في علم الجينات هو د. بيار زلوعة، بإجراء دراسة بتمويل من مؤسسة ناشيونال جيوغرافيك الأمريكية. وقد نشرت نتائج هذه الدراسة في المجلة التي تصدر عن هذه المؤسسة^(٢٣).

اعتمدت الدراسة على مادة الحمض النووي «د. ن. أ.» (D. N. A.) الموجودة في الخلايا، والتي تشكل كتاباً تاريخياً موثقاً وموثوقاً به عن أصل كل كائن حي، ذلك أن هذه المادة تحتوي على حوالي ثلاثة مليارات معلومة عامة، منها معلومات خاصة على شكل خيط من الجينات متجمعة في كل خلية من خلايا الرجل فقط (وليس المرأة).

لا توجد بين اللبنانيين مسلمين ومسيحيين اختلافات إثنية تبعاً لاختلافاتهم الدينية.

إن كروموسوم (X) يحدد مع كروموسوم (Y) جنس الكائن الحي، فللإناث نوع واحد من الكروموسوم هو (X) و(X)، وللذكور نوعان هما (X) و (Y)، ووحده كروموسوم (Y) ينتقل من الأب إلى الابن من دون أن يكون للمرأة أي تدخل أو أي تأثير.

ولذلك، فإن محدّدات مادة الحمض النووي الوراثية تبقى محفوظة من جيل إلى جيل، وبالتالي فإن ما ورثه الفينيقيون عن قبلهم، أورثوه إلى من جاء بعدهم، بصرف النظر عن موجات المهاجرين وما يترتب عليها من زواج مختلط وتداخل في الأنساب.

على أساس هذه القاعدة العلمية الثابتة، قام العالمان أولاً باستخراج عيّات من دماء مجموعة من صيادي الأسماك اللبنانيين تمّ اختيارهم عشوائياً من مدن ساحلية مختلفة (طرابلس، جبيل، البترون، بيروت، صيدا، صور)، وكان من بينهم مسلمون ومسيحيون. ومن خلال هذه العيّات تمّ تحديد الشيفرة الوراثية لكل واحد منهم.

ثمّ قام العالمان باستخراج مادة الحمض النووي (د. ن. أ.) من بقايا عظام لشخصيات فينيقية عثر عليها داخل نواويس كانت مطمورة في مواقع أثرية في صيدا وصور وقرطاج في تونس. ومن خلال هذه المادة تمّ تحديد الشيفرة الوراثية لأصحابها في مختبرات مختصة في الولايات المتحدة. وقد كشفت المقارنة بينها عن أمور ثلاثة مهمة:

١ - الأمر الأول هو تطابق الشيفرة الوراثية اللبنانيين المعاصرين، مسلمين ومسيحيين. وهذا يعني أنّه لا توجد اختلافات إثنية بينهم تبعاً لاختلافاتهم الدينية.

٢ - الأمر الثاني هو تطابق الشيفرة الوراثية للفينيقيين القدماء مع الشيفرة الوراثية اللبنانيين المعاصرين. وهذا يعني أن اللبنانيين اليوم بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو المذهبي، هم أحفاد الفينيقيين القدماء.

٣ - الأمر الثالث ربما الأكثر أهمية، هو تطابق الشيفرة الوراثية للفينيقيين مع الشيفرة

الوراثية للكنعانيين الذين هاجروا من الجزيرة العربية - واليمن - شمالاً إلى سوريا ولبنان اليوم. وهذا يعني أن اللبنانيين اليوم، كأجدادهم الفينيقيين، هم عرب من أحفاد الكنعانيين.

يطوي هذا البحث العلمي جديلاً طويلاً هو من عمر لبنان الحديث، انغرز على مدى أجيال في الثقافة اللبنانية العامة، فبعض المسيحيين كانوا - ولا يزالون - يبالغون في الاعتزاز بالانتساب إلى الفينيقيين ليقطعوا أي صلة عرقية لهم بالعرب. وبعض المسلمين الذين انطلت عليهم هذه المقولة، كانوا - ولا يزالون - في تعاملهم مع الإرث الفينيقي الكبير يعانون عقدة نقص يعوّضون عنها بالمبالغة في تفاخرهم بالانتساب إلى العرب، غير أن الدراسة العلمية أثبتت خطأ اعتقاد الفريقين: الفريق الذي يعتقد باحتكار المسيحيين للإرث الفينيقي، والفريق الذي يعتقد باحتكار المسلمين للإرث العربي، فلا الفينيقية كانت مسيحية، لأنها كانت قبل السيد المسيح، ولا العروبة كانت إسلامية لأنها كانت قبل النبي محمد (ﷺ).

إذاً يتألف اللبنانيون من عنصر واحد، وإن كان ذلك يصدّم نرجسية الاختلاف. ولا يغيّر من واقع هذه الصدمة أن هذه النرجسية قائمة على معتقدات غير صحيحة، وثبت بالعلم أنها غير صحيحة.

في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٩ صدرت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، وتنص الفقرة الأولى من المادة الأولى منها على ما يلي:

«لبنان وطن سيّد حرّ مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً».

ولكن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، أي قبل ست سنوات على الطائف، عُقد مؤتمر إسلامي روجي - سياسي في دار الفتوى في بيروت، صدرت عنه ما يُعرف بالثوابت الإسلامية. ينصّ الثابت الأول منها على ما يلي:

«لبنان وطن نهائي بحدوده الحاضرة المعترف بها دولياً، سيّداً حرّاً مستقلاً، عربياً في انتمائه وواقعه، منفتحاً على العالم، وهو لجميع أبنائه، له عليهم واجب الولاء الكامل، ولهم عليه حقّ الرعاية الكاملة والمساواة».

إن المقارنة بين النصّين تبين أنّه لا يوجد أي اختلاف سوى في الصياغة. والنصّان ما كانا ليصدرتا على هذه الصورة التي تقول بنهاية الوطن اللبناني لولا حوار الحياة الذي كان يجري خلال الحرب الفتنة، وعلى الرغم من كلّ الأطراف المستفيدة منها، والتي كانت تنفخ في أوارها.

واليوم هناك إجماع على أن الطائف هو الأساس المقبول من الجميع للوفاق الوطني. تكرر ذلك تحديداً في الفقرة «ي» من المادة الأولى التي تقول: «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». من هنا، فإن حوار الحياة يعزز العيش المشترك ويعطي بدوره الشرعية الوطنية للسلطة.

ومن هنا أيضاً، إذا كان الحوار هو حياة لبنان، فإن الحياة لا تكون أساساً من دون حوار.

ثانياً: الإسلام والمسيحية: صور متبادلة

بعض الاعتقادات تدوم، ولكن ذلك لا يعني أنها صحيحة.

وبعض القواعد تتجدد، ولكن ذلك لا يعني أنها عادلة.

وبعض التقاليد تتأصل، ولكن ذلك لا يعني أنها ضرورية.

ثمة اعتقادات وقواعد وتقاليد تستمد ديمومتها من قدرتها على الاستمرار، وليس من صحتها أو من عدالتها أو من ضرورتها.

إن الأفكار أشبه ما تكون بالفيروسات، فهي تعيش وتنتشر عندما تجد استعداداً لتقبلها، وهي تموت وتندثر عندما تواجه مناعة ترفضها وتقطع تواصلها.

وما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجتمعات، فالأفكار – بصرف النظر عن مضمونها – تتسرب إلى العقول وتتغلغل في النفوس عندما تطرح في مجتمع ضعيف المناعة أو فاقد لها، وغير محصن ذاتياً ضد ما تحمله من قيم ومبادئ حسنة أو سيئة، صحيحة أو خاطئة.

من هنا، فإن نظرة المسلم إلى المسيحية هي حصيلة مجموعة كبيرة من التقاليد والاعتقادات والقواعد التي يحتاج تفكيكها والغوص في غمارها عمل فريق من رجال الاختصاص في علوم الاجتماع والدين والتربية والتاريخ، وربما في مقدمة ذلك في علم النفس.

إن المعرفة الإسلامية بالمسيحية تتأثر إلى درجة كبيرة بكم هائل من التراكمات الثقافية، وهي تراكمات ترسي فيها سطحية المعرفة ثوابت اجتماعية يصبح التعرض لها بمثابة التعرض للمقدس من الشعائر.

ومنذ أن تخلى المؤرخون العرب عن استخدام مصطلح «حروب الفرنجة»، وتبنوا المصطلح الغربي لها، وهو الحروب الصليبية، بدأت تتكون ثقافة إسلامية متحفظة وسلبية تجاه المسيحية، من دون أن تميز بين المسيحية والغرب، أو بين المسيحية العربية والمسيحية الغربية.

أدى ذلك إلى إهمال بعض أبرز مظاهر تلك الحروب، وهي أن المسيحية الشرقية كانت ضحيته الأولى، ففي ثقافة تقوم على أساس الاعتقاد بأن المسيحية شنت تلك الحروب على الإسلام، لا تحاول الذاكرة التاريخية أن تحتفظ بموقع للمعاناة المسيحية الشرقية من حروب الفرنجة، وبالتالي لم تسمح تلك الثقافة بتوظيف المعاناة المسيحية – الإسلامية المشتركة من تلك الحروب في بلورة هوية قومية على قاعدة المصير المشترك. كان علينا أن ننتظر عدة قرون لنتعرف على محاولة من هذا النوع جرت مع انحلال الإمبراطورية العثمانية عندما قام المثقفون المسيحيون العرب بدور رائد في بلورة معالم القومية العربية في إطار الحركة الاستقلالية، وبخاصة بعد عودة إيران إلى فارسيتها، وعودة تركيا إلى طورانياتها. ولكن هذه المساهمة المسيحية العربية جرى تشويهها بشكل متعمد عندما صُوِّر دور المسيحية العربية وكأنه مقصود لتوجيه الطعنات إلى الخلافة الإسلامية من الخلف بتحريض من القوى الاستعمارية وريثة الإمبراطورية العثمانية المنهارة.

لقد شكّل دخول الاستعمار الغربي إلى الوطن العربي فصلاً جديداً في الثقافة الإسلامية السلبية تجاه المسيحية، فالجنرال ألنبي عندما دخل القدس ردّد عبارته المشهورة: «الآن انتهت الحروب الصليبية». ولقد اعتبرت أوروبا كلها دخوله المدينة المقدسة انتصاراً لها على رغم أن دولها كانت في ذلك الوقت في حالة حرب. وتعبيراً عن ذلك، دقت أجراس الكنائس في عواصم ومدن الدول الأوروبية المتحاربة فرحاً وابتهاجاً.

ثمّ عندما دخل الجنرال غورو بعد ذلك دمشق، ورفس بجزمته قبر صلاح الدين مردداً عبارته المشهورة: «ها قد عدنا يا صلاح الدين»، أعطى للاستعمار الغربي طابعاً تجديدياً للحروب الصليبية. ولكن المسيحية العربية رفضت أن تؤدي دور حصان طراودة في حربي الفرنجة الأولى والثانية، فكان من بين رجالات الاستقلال عن الاستعمار في لبنان وسوريا ومصر والعراق وفلسطين أعلام من المسيحيين المناضلين.

حاولت الدول الاستعمارية منذ أواسط القرن الماضي استخدام ورقة المسيحيين العرب على اختلاف كنائسهم كأقليات، للتغلغل إلى المنطقة العربية ولتبرير تدخّلها في شؤونها الداخلية. وعلى رغم أن المسيحيين العرب لم يطلبوا حماية الغرب، بل قاوموها أيضاً في بعض المناطق، إلا أن ثقافة الاستخدام الغربي للأقليات المسيحية وجدت من يعتني بها ويردّفها بأدبيات تفتقر إلى الأمانة التاريخية وإلى الصدقية العلمية، حتّى تكوّنت شعارات خطيرة وخطيرة، مثل شعار «أمة الكفر واحدة»، وهو شعار يستهدف تعميمه قطع الطريق أمام أي محاولة لفك الارتباط في الثقافة الإسلامية بين المسيحية العربية والغرب.

لقد أدت هذه التراكمات الثقافية المسطحة إلى تكوّن الظاهرة الأسوأ في نظرة المسلمين إلى المسيحية، وهي ظاهرة ردّ الفعل بتوجيه الاتهام إلى المسيحية العربية في كلّ مرة تواجه فيها حالة إسلاميّة مأزقاً ما، أو مشكلة ما، سواء مع سلطة داخلية أو مع سلطة خارجية، فعندما تضطرب علاقات جماعة إسلاميّة ما بالسلطة في بلدها، لأي سبب من الأسباب، فإن استمرار تعاون شخصيات وطنية مسيحية مع هذه السلطة سرعان ما يفسر على أنّه تحدّ لهذه الجماعة، ومن ثمّ تحدّ للإسلام.

وعندما تبادر دولة أجنبية ما بتوجيه الاتهام إلى سلطة عربية بأنها لا تحترم حقّ المسيحيين في ممارسة شعائهم الدينيّة، يُوجه الاتهام إلى هؤلاء المسيحيين بأنهم هم الذين شكوا إلى تلك الدولة وحرّضوها على اتخاذ هذه المبادرة الاتهامية.

هناك قانون «الاضطهاد الديني» الذي أقرّه الكونغرس الأمريكي، والذي ينصّ على فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الدولة - أو الدول - التي تمارس الاضطهاد الديني، وبخاصة ضدّ المسيحيين. وهو قانون قد يفرض معطيات سلبية تتسبّب في تشوّهات خطيرة في نظرة المسلم إلى المسيحية إذا ما أُسيء توظيفه.

في الأساس ولد القانون كمشروع في مؤسسة تدعى «بيت الحرية». وهي مؤسسة صهيونية أمريكية يترأسها مايكل هوروفيتز، وهو محام يهودي عمل في إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان. يدّعي هوروفيتز أن المسيحيين في الدول الإسلاميّة ممنوعون من بناء الكنائس،

وحتى من ممارسة شعائرتهم الدينية، وأن إخوانهم المسيحيين في الغرب يقصرون في الدفاع عن حقوق «أخوة الإيمان». واستناداً إلى تقرير نشرته مجلة **جيروزلم ريبورت** (Jerusalem Report) في عدد كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ فإن بيت الحرية نظم مؤتمراً تحت عنوان: «اليوم العالمي للتضامن مع الكنيسة» المضطهدة، حضره ممثلون من ٤٠ ألف كنيسة في الولايات المتحدة تضامناً مع مسيحيي العالم الإسلامي. اتهم المؤتمر كلاً من الكنيسة الأمريكية والإدارة الأمريكية بالتقصير، ودعاهما إلى العمل على إنقاذ مسيحيي الشرق من بين براثن الإسلام.

ترافق هذا الأمر مع حملة إعلامية منظمة كان من أبرز نجومها مايكل روزنتال كاتب مقالة في صحيفة **نيويورك تايمز**، وبات يؤول مؤلف كتاب **انقراض المسيحيين الشرقيين في ظل الحكم الإسلامي**، ونيئاتشا مؤلفة كتاب **في عرين الأسد** (In the Lion's Den)، وستيفن إمرسون مؤلف كتاب **الأسلمة وأثرها على العلاقات الدولية وحقوق الإنسان**، وجورج مارشال مؤلف كتاب **دمهم يصرخ** (Their Blood Cries Out). وهؤلاء جميعاً هم من اليهود الأمريكيين المعروفين بصهيونيتهم المتطرفة.

تلقف كرة هذا التحرك أعضاء يهود في الكونغرس، ومن أبرزهم أرلن سبكر، وهو يهودي يمثل ولاية بنسلفانيا، وفرانك ولف عن ولاية فرجينيا، وقدموا مشروع القرار الذي أقر في ما بعد في مجلس الشيوخ بأكثرية كبيرة، ثم في مجلس النواب. والقانون يشرع لتدخل أمريكي مباشر بحجة حماية المسيحيين في الدول الإسلامية (علماً بأن القانون ينص على حماية الأقليات المسيحية المضطهدة في أي مكان من العالم)^(٢٤).

إن أي مبادرة أمريكية للدفاع عن المسيحيين في الدول العربية والإسلامية، تنطلق من هذه المعطيات ومن هذه الخلفية، وهي تؤسس لحالة صدامية إسلامية – مسيحية، ذلك أن هذه المبادرة تعني:

أ – أن هناك اضطهاداً دينياً موجهاً ضد المسيحيين، وهذا ليس صحيحاً، وإن كانت الأوضاع ليست على أحسن ما يرام.

ب – اتهام الإسلام بأنه مصدر هذا الاضطهاد وسببه. وهذا اتهام باطل في الشكل والأساس لأن علاقة الإسلام بالمسيحية ليست علاقة عدائية، ولا هي علاقة تسامحية، لكنها علاقة إيمانية، أي أنها تقع في أساس العقيدة الإسلامية.

ج – طرح الولايات المتحدة – أو الغرب – حامياً للمسيحيين في الشرق. وهذا الأمر حدث في السابق ودفع المسلمون والمسيحيون ثمنه غالياً جداً. وقد تعلموا من هذا الدرس ما يكفي من العبر. والمهم الآن هو توظيف ذلك في فهم إسلامي – مسيحي أعمق يؤدي إلى تفاهم أمتن يجنبهم معاً الوقوع في التجربة المرة مرة أخرى.

سبق ذلك تحرك كنسي أوروبي قام به مؤتمر الكنائس الأوروبية (KEK) ومجلس

(٢٤) انعقد مؤتمر حول الأقباط في مصر بتاريخ ١٦ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في العاصمة واشنطن.

الأساقفة الأوروبيين (KCCEE) ورفع شعار المعاملة بالمثل (Reciprocity). وتعني ترجمة هذا الشعار دعوة الدول العربية والإسلامية إلى معاملة الأقليات المسيحية كما تعامل الدول الأوروبية الأقليات الإسلامية المهاجرة إليها. إن أخطر ما في هذا التحرك هو اعتبار المسيحيين العرب أقليات، بينما هم في الواقع جزء من الأكثرية العربية، والتعامل معهم وكأنهم مهاجرون أو طارئون، بينما هم في الواقع أصليون متجذرون أصحاب أرض ووطن. وهذا الأمر يحتاج إلى حوار إسلامي - مسيحي لتكريسه وتثبيته في بنية الدولة والمجتمع.

وهناك التطور الذي طرأ على طبيعة نظرة الفاتيكان إلى اليهود وانعكاسات هذا التطور على العلاقات الفاتيكانية - الإسرائيلية، وبالتالي على نظرة المسلمين إلى الفاتيكان وتعاملهم معه، ومن ثم على نظرة المسلم إلى المسيحي الذي يعتبر الفاتيكان مرجعاً له ومرشداً. إن التداخل بين ما هو يهودي وما هو إسرائيلي يجعل من غير اليسير الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي في الموقف الفاتيكاني، الأمر الذي يحتاج إلى جهد حوارى كبير لفك الارتباط بين العلاقات الإسلامية - المسيحية والملايسات المترتبة على هذا التطور. ولا يتحقق ذلك إلا بالحوار.

إن التداخل بين ما هو يهودي وما هو إسرائيلي يجعل من غير اليسير الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي في الموقف الفاتيكاني.

ثمَّ هناك هجرة المسيحيين العرب التي بلغت مستويات أفلقت القيادات الروحية المسيحية، فكان لقاء نيقوسيا في قبرص في ٢٣ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الذي خصص لبحث هذه القضية، وهو أول لقاء على مستوى القمة الروحية لكنائس الشرق كلها منذ أكثر من ١٤٠٠ عام.

إن الهجرة المسيحية ترسم علامة استفهام حول مستقبل المسيحي في الشرق، وبالتالي حول طبيعة علاقات المسيحي مع مسلمي الشرق.

إن ظاهرة الانحسار التدريجي للحضور المسيحي تشمل معظم دول المنطقة: مصر وسوريا والأردن والعراق والسودان. ولبنان ليس استثناء، إلا أن أكثر ما يؤلم أن هذا الانحسار وصل في مهد المسيح - القدس وبيت لحم - إلى مستوى لا سابق له في التاريخ حتى بعد انتهاء حروب الفرنجة، فقد انخفض عدد المسيحيين في القدس من ٣٠ ألفاً في عام ١٩٤٨ إلى ١٥ ألفاً في عام ١٩٦٧ (سقوط القدس بيد إسرائيل) فألى ٨ آلاف فقط في الوقت الحاضر.

إن القلق المسيحي على المستقبل يعني قلقاً على صيغة العيش المشترك مع المسلمين. وهو قلق يحدّد زوايا جديدة لنظرة المسلم إلى المسيحي، ولنظرة المسيحي إلى المسلم.

من هنا، فإن هذه الظاهرة السلبية، وإن تعددت أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية، فإن نتيجتها واحدة. وتتمثل هذه النتيجة في الأمور التالية:

١ - الطعن في صدقية العيش الإسلامي - المسيحي المشترك، وفي صيغة التنوع الديني والمذهبي، وحتى الإثني، التي تمتاز بها المنطقة العربية.

إن التوقيت الحالي لاستفحال هذا المظهر يزيد من خطورة سلبيته، ذلك أن الوطن العربي مدعو في مرحلة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أكثر من أي وقت مضى إلى أن يثبت للعالم أنه يحترم التنوع، وأن هذا الاحترام هو مكوّن أساسي من مكوّنات العقيدة الإسلامية.

٢ - إن تقلص حجم الحضور المسيحي قد يؤدي إلى انحسار الدور السياسي والاجتماعي الذي يقوم به المسيحيون كمواطنين عرب. ومن شأن ذلك أن يحرم المجتمعات العربية من كفاءات وخبرات ومؤهلات وطنية هي في أمس الحاجة إليها.

كذلك، فإن هذا الانحسار سوف يغيّر من صورة المجتمعات العربية، بحيث ينقلها من التنوع، بما يعنيه من ثقافة الانفتاح والتسامح والتعايش مع الآخر، إلى الأحادية، بما تؤدي إليه من ثقافة الانكماش والانغلاق على الذات.

٣ - أما الأمر الثالث فهو مسيحي بامتياز، ذلك أن هذا المشرق العربي شهد ولادة السيد المسيح، ومنه انطلقت المسيحية. والحضور المسيحي المشرقي والعربي هو حضور أصيل مستمر بلا انقطاع منذ أكثر من ألفي عام. وبهذا فهو سابق للإسلام. من هنا، فإن القلق من تقلص الحضور المسيحي يعود في الدرجة الأولى إلى أن هذا التقلص قد يحول هذا الحضور بكل أبعاده الدينية والوطنية إلى حضور رمزي. وهو ما يتناقض مع الإيمان المسيحي من جهة أولى، ومع الدور القومي النهضوي للمسيحيين العرب من جهة ثانية.

لقد أدركت الكنائس الشرقية هذا الأمر إدراكاً عميقاً، وعبرّت عن ذلك الرسالة الرعوية الصادرة عن رؤساء الكنائس في الشرق، وجاء فيها^(٢٥):

«لقد أراد الله لنا أن نكون راسخين في منطقتنا، نشهد بالمحبة الباذلة وفي الخدمة العامة من غير تمييز. نحن نواجه والمسلمين إخوتنا مصيراً واحداً تشدنا إليهم روابط التراث والانتماء الوطني الواحد. نحن وإياهم في الطاعة لله الواحد، نشترك في القيم الإنسانية ذات المصدر الواحد كالمودة والتسامح والمساواة، وهي مدعوة أن تتجلى، لا في تعايش أو تجاور فحسب، بل في لقاء إنساني أصيل».

كذلك أدرك الفاتيكان هذا الأمر في وقت مناسب، فكانت مبادرة البابا يوحنا بولس الثاني بالدعوة إلى السينودس من أجل لبنان في عام ١٩٩٥.

إن وثيقة الإرشاد الرسولي التي انبثقت عن السينودس، والتي أذاعها البابا نفسه^(٢٦)، حدّدت هدفين أساسيين للمسيحيين في لبنان:

١ - الهدف الأول هو نفخ غبار الحرب والتخلي عن موروثاتها الذهنية، وبالتالي تعزيز الوحدة الوطنية مع المسلمين.

(٢٥) صدرت الوثيقة في شباط/فبراير ١٩٨٥.

(٢٦) أذيع نصّ وثيقة الإرشاد الرسولي من بيروت في أيار/مايو ١٩٩٦.

٢ - الهدف الثاني هو إعادة توجيه بوصلة الدور اللبناني المسيحي باتجاه تعزيز العلاقات المسيحية - الإسلامية على مستوى الوطن العربي.

وقد جاء في وثيقة الإرشاد الرسولي:

«بوعي أن أشدد، بالنسبة إلى مسيحيي لبنان، على ضرورة المحافظة على علاقاتهم التضامنية مع العالم العربي وتوطيدها. وأدعوهم إلى اعتبار انضوائهم إلى الثقافة العربية التي أسهموا فيها إسهاماً كبيراً، موقعاً مميزاً، لكي يقيموا، هم وسائر مسيحيي البلدان العربية، حواراً صادقاً وعميقاً مع المسلمين. إن مسيحيي الشرق الأوسط ومسلميه، وهم يعيشون في المنطقة ذاتها، وقد عرفوا في تاريخهم أيام عزّ وأيام بؤس، مدعوون إلى أن يبنوا معاً مستقبل عيش مشترك وتعاون، يهدف إلى تطوير شعوبهم تطويراً إنسانياً وأخلاقياً، وعلاوة على ذلك قد يساعد الحوار والتعاون بين مسيحيي لبنان ومسلميه على تحقيق الخطوة ذاتها في بلدان أخرى».

وقد أثبتت الأحداث التي تصف بالشرق الأوسط، وبخاصة في فلسطين وفي العراق، كم كانت رؤية بابا الفاتيكان صائبة، وكم كانت دعوته في وثيقة الإرشاد الرسولي، ثم في الكلمات التي ألقاها في دمشق خلال زيارته الناجحة إلى سوريا، حكيمة وبعيدة النظر.

ترافق ذلك مع تزايد الشعور الإسلامي بالمحاصرة والاستعداد وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز حاجة الغرب إلى اصطناع عدو بديل من الشيوعية يشكل حافزاً للتضامن الغربي. وقد جرت عدة محاولات لفلسفة هذا الأمر، لعل أشهرها كتاب صموئيل هانتنغتون: **صراع الحضارات** (*The Clash of Civilizations*)، وكتاب الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون: **انتزاع اللحظة** (*Seize the Moment*) وغيرها.

إن الإسلام متهم بعدم احترام حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة. وهو متهم باللامركزية ورفض الليبرالية. كما أنه متهم بأنه السبب الكامن وراء التخلف الذي يعصف بالعالم الإسلامي من إندونيسيا حتى المغرب.

وقد ترافق هذا الأمر مع صعود حركات العنف السياسي في العديد من الدول الإسلامية، كرد فعل على هذا الشعور الاستعدادي من جهة، وكرد فعل على خيبات الأمل من فشل حكومات هذه الدول في مواكبة مسيرة التحديث والعصرنة، وحتى في الاستجابة إلى الحد الأدنى من مستلزمات الحياة الكريمة للناس.

ومن حيث الشكل، تنظم دول العالم المتقدم نفسها من خلال الأحزاب السياسية، ومن خلال مؤسسات ديمقراطية تمثيلية يكون الحكم بموجبها للأكثرية، فيما تتمتع الأقلية بحق المعارضة. أما في دول العالم المتخلف، فإن التنظيم السياسي المجتمعي يتم غالباً بإحدى وسيلتين: أما بالفرض العسكري، أو بالاستقطاب الديني، فإذا كانت الصيغة الأولى تقود إلى دوامة الانقلابات والانقلابات المضادة (مثل سوريا والعراق في الخمسينيات)، فإن الصيغة الثانية تؤدي إلى الأصولية (الجزائر اليوم). إن الأصولية كحركة سياسية في تطورها إلى السلطة تستخدم الدين أداة لتحقيق أهداف سياسية سلطوية (ولا نقول تسلطية). وهي لا

تستخدم السلطة للتبشير بالدين ونشر تعاليمه، وبالتالي فإن الأصولية ليست موجهة ضدّ المسيحيين العرب إلا بمقدار ما يخدم هذا التوجه أهدافاً سياسية في الصراع مع السلطة الداخلية. وبقدر ما تتعاطف دول أجنبية مع هذه السلطة يصبح رعايا هذه الدول أهدافاً للاعتداء، ليس لأن دينهم مختلف، بل لأن الاعتداء عليهم يشكل أداة ضغط على حكومات دولهم. وفي الحالتين قد تحقق الحركة السياسية الأصولية هدفاً تكتيكياً مرحلياً، ولكنها تخسر الهدف الأسمى والأبعد بما تلحقه بالإسلام وبسمعته من ضرر، وبما تتسبب به من ردود فعل معادية للأقليات الإسلامية في المجتمعات غير الإسلامية.

مع ذلك، فإن من الخطأ أن ينطلق ردّ فعل المسيحية العربية من الشعور بالأقلية، ذلك أن قاعدة هذا الشعور هي الخوف. والخوف يقود إلى واحدة من ثلاث حالات أو إلى الحالات الثلاث معاً:

أ - التقوقع والانعزال الذاتي، ما يعطل دور المسيحية العربية في المجتمع العربي.

ب - الهجرة إلى الخارج، وفي الهجرة ضياع وتخلٍ عن فعل الشهادة.

ج - احتمال الوقوع بين رchy المواجهة بين الغرب والإسلام، والتي يُفلسف لها منذ بدايات نهاية الحرب الباردة.

من المفيد، بل من الضروري أيضاً، أن ينطلق ردّ فعل المسيحية العربية من تفهم بسيكولوجية الأصولية الإسلامية كحركة سياسية تعمل على الأمور التالية:

أ - توظيف العواطف الدينية البريئة من أجل تحقيق أهداف سياسية.

ب - استثمار المشاكل الاجتماعية وخبابات الأمل الوطنية بهدف توسيع قاعدتها الشعبية.

ج - الإيحاء بأنها توصلت إلى حلّ نهائي إلهي - ديني - لكلّ ما يعانیه الناس.

وبالتالي، فإن المهم جداً أن تستوعب المسيحية العربية أن هذا الأسلوب من العمل السياسي يضع الحركة الأصولية حكماً في حالة تماس مع غير المسلمين الذين لمجرد أنّهم غير مسلمين، فهم يرفضون بنظرها الحلّ الإلهي، ويعصون بالتالي إرادة الله، ما يبيح الاعتداء عليهم!!

يجب أن يكون ردّ فعل المسيحية العربية جزءاً من ردّ فعل عربي إسلامي - مسيحي مشترك ينطلق من تثقيف المجتمع بأن المعاناة واحدة، سواء من جراء الصعوبات الاقتصادية أو التردّي الاجتماعي، أو من جراء خيبات الأمل الوطنية أو من السلوك العدائي للغرب، من حيث إنّ سلوك استعلائي ليس موجهاً ضدّ المسلمين وحدهم، بل ضدّ المسلمين والمسيحيين معاً كعرب وكشرقيين، وإنّ العدو الإسرائيلي لا يفرق في نهجه العدواني بين مصري مسلم ومصري قبطي، ولا بين لبناني مسلم ولبناني مسيحي. وبذلك يمكن إعادة الكرة إلى ملعب الأصولية كحركة سياسية محددة، بمعنى وضعها وجهاً لوجه أمام السلطة، وأمام المجتمع، من دون أن يسمح لها باستخدام أدوات غير شرعية في صراعها، فإما أن تسقط السلطة -

ديمقراطياً وليس بالإرهاب والعنف – وإما أن يسقطها المجتمع الأهلي ديمقراطياً، وليس بالإرهاب والعنف كذلك.

ولكن حتى يمكن الارتفاع برد فعل المسيحية العربية إلى هذا المستوى من المسؤولية الوطنية القومية، لا بدّ من ردّ فعل إسلامي يلتزم بصورة خاصة بالمهام الأساسية التالية:

أ – **المهمة الأولى** هي رسم خطّ فاصل بين الإسلام كدين سمح والحركة الأصولية كحركة سياسية، أي بين العقيدة الدينية والاستغلال السياسي لها.

٢ – **المهمة الثانية** هي رسم خطّ فاصل ثان بين الإسلام كعقيدة والأنظمة السياسية التي لا تحترم المبادئ الشرعية أو الأخلاقية للشريعة الإسلامية، أي بين سماحة الإسلام وسوء سلوك السلطة، فكما أنّه لا يجوز أن تنسحب مساوئ الأصولية على الإسلام، كذلك يجب ألا تنسحب مساوئ بعض الأنظمة السياسية على الإسلام، فلا الصراع ضدّ الحركة الأصولية هو صراع ضدّ الإسلام، ولا الدفاع عن مثل هذه الأنظمة هو دفاع عن الإسلام.

ج – **المهمة الثالثة** هي رسم خطّ فاصل ثالث بين المسيحية العربية من جهة، وعملية الصراع على السلطة القائمة بين الحركة الأصولية والأنظمة السياسية من جهة ثانية، فالوقوف مع السلطة ليس وقوفاً ضدّ الإسلام لأنه ضدّ الحركة الأصولية، والوقوف ضدّ السلطة ليس تحالفاً مع الأصولية ضدّ إسلام السلطة، فليس كلّ من يقف ضدّ السلطة هو معاد للإسلام، وليس كلّ من يقف معها معاد للأصولية. إن اختصار العمل السياسي الوطني بهذا الأفق الضيق والمتزمت يلحق أكبر الضرر بالسمعة الإسلامية، وبالقضية العربية، وبمعادلات السلم الأهلي في كلّ دولة عربية.

ليس بزيت القمع تخدم نار الحركة الأصولية. إن المعالجة تتطلب وعياً أعمق، ورؤية أشمل. وهما أمران يحتمان المزيد من التوعية الدينية لوضع حدّ لثقافة التناقض بين التحديث والموروث الديني، ولتحقيق المزيد من الانفتاح الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، وفتح المزيد من الآفاق أمام حرية التعبير والديمقراطية السياسية، وتأسيس ثقافة الحوار الإسلامي – المسيحي العربي. وهما يحتمان فوق ذلك كلّ كبح جماح الهجمة الغربية الاستعدائية ضدّ الإسلام في عالم ما بعد الحرب الباردة.

لا شكّ في أن السؤال الذي يتحتم طرحه هنا بكل موضوعية هو: لماذا تلقى هذه الثقافة أرضاً خصبة في ذهن المسلم؟

إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال تتطلب الإقرار بأمور ثلاثة على درجة كبيرة من الأهمية:

١ – **الأمر الأول** هو أن معرفة المسلم بالمسيحية هي بصورة عامة «معرفة مهزوزة»، فالمفهوم الشائع عند عامة المسلمين هو أن المسيحية تقول بثلاثة آلهة. ومع أن المسيحية تقول بثلاثة أقانيم لإله واحد، فإنني لا أعرف بحثاً فقهياً إسلامياً أو لا هوتياً مسيحياً يشرح هذا الركن الإيماني الأساسي بشكل يساعد على تصحيح هذه المعرفة أو تصويبها بما يحقق وحدة الإيمان بالإله الواحد.

إن نظرة المسلم إلى المسيحية تتّسم بالارتباك الشديد نتيجة ما يبدو اضطراباً بين النصّ القرآني الذي يمنح أهل الكتاب مكانة خاصة في الإيمان الإسلامي من جهة، والصورة المعرفية لمفهوم التوحيد عند المسيحية. إن الحذر المتبادل من الدخول في حوار لاهوتي - فقهي له ما يبرّره عند المسلمين وعند المسيحيين معاً، ولكن لا بدّ من جهد ما لتقريب المسافة، بحيث تتمكّن عين المعرفة عند المسلم من تركيز عدستها على حقيقة المفهوم المسيحي لفكرة التوحيد المسيحي.

٢ - الأمر الثاني هو أن معرفة المسيحي بالإسلام هي بصورة عامة أيضاً «معرفة مشوّهة»، بمعنى أن المسلم يشعر بأن ثمة تواصلًا ثقافياً بين المسيحي العربي والغرب المسيحي، وهو (أي المسلم) إذ يشكو تحديداً من النظرية الغربية التي تتهم الإسلام كدين بأنه السبب الأساسي وربما الوحيد وراء تخلف العالم الإسلامي كلّ بما فيه الوطن العربي، يعتقد أن هذه النظرية تعطي المسيحي العربي الانطباع بأنه محكوم بالعيش في مجتمع متخلف بمجرد أنّه يعيش في مجتمع غالبية من المسلمين.

٣ - الأمر الثالث هو غياب أو تغييب الجسر المعرفي بين المسلم والمسيحي، وبين المسيحية والإسلام، فمع استثناءات محدودة لا تشكل على كلّ حال نمطاً اجتماعياً، أو قاعدة سلوكية عامة، فإن العلاقات الإسلامية - المسيحية في غالبيتها هي علاقات مجاملة وتأدب ولياقات ومراعاة للآخر. وتكاد المعرفة بالآخر تنحصر في أقلية صغيرة من الجانبين. وهذه الأقلية ليست قادرة بما فيه الكفاية لتكوّن هذا الجسر، أي لتقنع عامة المسلمين بأن المسيحية العربية ليست طابوراً خامساً للغرب، ولكنها أصيلة في عروبته وسابقة في وجودها وفي قوميتها حتّى للإسلام نفسه، وهي ليست معطلة لتطبيق الشريعة الإسلامية، ولكن لها شريعتها ومنهجها، وأنها ليست جزءاً من ثقافة الغرب الإلغائية للآخر، ولكنها مكوّن أساسي لثقافة إسلامية كان ولم يزل لها دورها في صناعتها وفي إحيائها، وأن معادلة التفاهم الإسلامي - المسيحي ليست معطلة ولا معرّلة لشعارات التفاهم الإسلامي - الإسلامي، ولا هي بديلاً منها. ولكنها متكاملة معها، وهي تشكل ركناً أساسياً من أركانها.

لقد جرت وتجري محاولات عديدة لترقيع صورة الأنا في نظر الآخر: صورة المسيحي في نظر المسلم، وصورة المسلم في نظر المسيحي. وقد استهدفت عمليات الترقيع أحياناً طمس بعض المعالم غير المستحبة في وجه هذا، أو ذاك، واستهدفت أحياناً أخرى إجراء عمليات تجميلية (Cosmetic) لهذا الموقف أو ذاك. غير أن المطلوب أمر آخر مختلف تماماً؛ المطلوب هو وضع أسس تربوية تقوم على أساس قبول الآخر واحترامه كما هو، لأننا به نكتشف نواتنا، وبمعرفته تتكامل معرفتنا، ولأننا جميعاً نسعى إلى معرفة الحقيقة، ضالة كلّ مؤمن، والحقيقة المطلقة هي الله وحده □